

## الحلقة (٦)

سنتكلم عن قول الله سبحانه وتعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} وعن قول المؤلف: "ولا شيء مثله" فاتفق أهل السنة والجماعة على أن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، لكن لفظ التشبيه قد صار في كلام الناس لفظاً مجملاً وهنا لعلنا أبيناه، فالله سبحانه وتعالى عندما قال: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} هذا راجع لنفي المماثلة، والذي جاء في الكتاب والسنة أن يُنفي عن الله عز وجل أن يماثل أحداً أو شيئاً من خلقه، وكذلك يُنفي عن المخلوق أن يكون مماثلاً لله عز وجل، وإذا كان ذلك كذلك، فالمماثلة أو التمثيل أو المِثلية: تعرّف بأنها المساواة في الكيف أو الوصف [كيفاً أو وصفاً].

فالمساواة في الكيفية راجعة إلى أن يكون اتصافه بالصفة من جهة **الكيفية** مماثلاً لاتصاف المخلوق كقولهم تعالى الله عن ذلك: [يد الله كأيدينا وسمعه كأسماعنا] وأشبه ذلك، أما المماثلة في **الصفات** فهي أن يكون معنى الصفة بكماله التام في الخالق كما هو في المخلوق. إذا اتضح ذلك فإن اعتقاد المماثلة في الكيفية أو في الصفة على النحو الذي ذكرته لك هذا تمثيلٌ يكفر صاحبه أي [يكفر بالله عز وجل] ولهذا كُفّر أهل السنة النصارى، وكُفّر أهل السنة المُجسمة، لأن النصارى شبهوا المخلوق بالخالق، وشبهوا عيسى عليه السلام بالله عز وجل، و المُجسمة شبهوا الله ومثله بخلقهم، يقولون: "يد الله كأيدينا" هذا **الأمر الأول**.

**الأمر الثاني** الفرق بين المماثلة والمِثلية وبين التشبيه.

### ← ما الفرق بين المماثلة وبين التشبيه ؟

في قوله تعالى {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}، المِثْل هنا في نص الآية الله سبحانه وتعالى ليس كشيء شيء ونقول ليس كمثله، ولتقرير ذلك يجب أن نتنبه أن الذي جاءنا في الكتاب هو المماثلة وليس الشبه أو المشابهة، لم يأت نفي المشابهة وإنما المماثلة، فنفي المشابهة [مشابهة الله سبحانه وتعالى لخلقهِ] فإنها لم تنف في الكتاب والسنة، لأن المشابهة تحتل أن تكون مشابهة تامة أو مشابهة ناقصة، فإذا كان المراد المشابهة التامة فإن هذه معناها [التمثيل] إذن لم يرد في الكتاب والسنة نفي المشابهة، وإنما ورد نفي المماثلة، والمشابهة التامة هي بمعنى المماثلة إذن لفظ **المشابهة ينقسم إلى قسمين:**

١- موافق للمماثلة وهي [المشابهة التامة].

٢- غير موافق للمماثلة وهي [المشابهة الناقصة].

يعني يشترك معنى الشبه والمثل ويكون معنى واحد، وإذا أُريد بالمشابهة التامة في الكيفية وتمام معنى الصفة، أما إذا كان المراد بالمشابهة الناقصة أي [يشبه من وجه] وهي الاشتراك في أصل معنى الاتصاف فإن هذا ليس هو التمثيل المنفي.

إذن هناك مشابهة تامة وناقصة، فلا ينفي هذا المعنى الثاني، أي [المشابهة الناقصة]، وتكون هناك مشابهة بأن يكون هناك اشتراك في أصل المعنى، وإذا كان كذلك فإن لفظة الشبيه والمثل بينهما فرق، ولفظ المشابهة لفظ مجمل لا ينفي ولا يثبت، وأهل السنة إذا قالوا إن الله عز وجل لا يماثله شيء ولا يشابهه شيء يعنون بالمشابهة المماثلة.

أما المشابهة التي هي الاشتراك في المعنى، فنعلم أن الله عز وجل لم ينفها عن نفسه، لأنه سبحانه وتعالى سمي نفسه بالملك { **مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ** } في قراءة وقال { **الْمَلِكُ الْحَقُّ** }، وسمى بعض خلقه بالملك { **وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْتُونِي بِهِ** } وسمى نفسه العزيز وسمى بعض خلقه بالعزيز، وكذلك جعل نفسه سمياً وأخبرنا بصفة السمع له والبصر والقوة والقدرة والكلام وأشبه ذلك، وأثبت هذه الأشياء للإنسان فيما يناسبه منها، فهذا الكلام دقيق، فدل على أن الاشتراك في اللفظ وفي بعض المعنى ليس هو التمثيل الممتنع، لأن كلام الله عز وجل حقٌ وبعضه يفسر بعض، فنفي الله سبحانه المماثلة { **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** } وأثبت اشتراكهما في الصفة فقال { **وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ** }.

إذا قلنا اشتراك ليس معنى ذلك من الأسماء المشتركة في الصفات، لكن أثبت اشتراكاً في الوصف، فإن الإنسان له ملك والله عز وجل له الملك والإنسان له سمع معلوم والله سبحانه وتعالى له سمع يليق بجلاله وبصرٌ يليق بجلاله سبحانه وتعالى، فليس ثمة شبه بين سمع المخلوق وسمع الخالق سبحانه وتعالى، لكن إثبات هذا فيه قدر من المشابهة، لكنها مشابهة في أصل المعنى، وليست مشابهة في تمام المعنى ولا في الكيفية.

فيتحصل من ذلك أن **المشابهة ثلاثة أقسام:**

- **القسم الأول:** مشابهة في الكيفية وهذه **ممتنعة** أن يشابه المخلوق الخالق سبحانه وتعالى، فتكون كيفية يد الإنسان ليست ككيفية يد الله سبحانه وتعالى، كيفية يد الإنسان معلومة وأنها ضعيفة، ويد الخالق لها كيفية تليق بجلاله وله الكمال في ذلك سبحانه وتعالى من غير إثبات الكيفية.
- **القسم الثاني:** مشابهة في تمام الاتصاف ودلالة الألفاظ على المعنى لكما لها وكذلك هذا **ممتنع**.
- **القسم الثالث:** مشابهة في معنى الصفة، أصل المعنى، وهو مطلق المعنى، وهذا **ليس بمنفي**، ولهذا صار لفظ التمثيل ونفي التمثيل ونفي المثلية شرعية، لأنه واضح ودلالته غير محملة، لذلك جاء في القرآن نفي المثلية لا نفي التشبيه، أما لفظ المشابهة فإن دلالته محملة، فلذلك لم يأت نفيه في القرآن. لذلك نقول إن الله سبحانه وتعالى لا يماثله شيء ولا يشابهه شيء سبحانه وتعالى، ونعني بقولنا لا يشابهه شيء: بمعنى المماثلة في الكيفية أو المماثلة في تمام الاتصاف بالصفة وتمام دلالة اللفظ على معناها، هذا فيما يتعلق بقول المؤلف: "ولا شيء مثله".

يقول الشارح: "والموجود في الخارج لا يوجد كلياً بل يوجد معيناً مختصاً"، فإذا اتفقنا في مسمى الوجود والعلم والقدرة فهذا المشترك مطلق كي يوجد في الأذهان، أي [الوجود والعلم والقدرة] لا في الأعيان

والموجود في الأعيان مختص لا اشتراك فيه أي [الموجود في الذهن يختلف عن الموجود في الواقع في الأعيان] وهذا الموضع موضع اضطراب بين كثير من المتكلمين، حيث يتوهمون أن الاتفاق في مسمى هذه الأشياء يوجب أن يكون الوجود الذي للرب كالوجود الذي للعبد، أي أنك إذا تصورت يداً فإن هذا التصور الذي في ذهنك لا يحق لك أن تطبقه على كل الأعيان الموجودة في الخارج، **مثال**: فإنك إذا تصورت يد قط في ذهنك لا يحق أن تطبقه على الجمل فهي مختلفة يد الجمل تختلف عن يد القط.

فإذا اتفقنا على هذا، فإن هذا الموضع اضطرب فيه أهل الكلام، وضلوا فيه، فكان مزلة قدم لهم، حيث أنهم توهموا أن الاتفاق في مسمى هذه الأشياء -يعني هذه يد.. وهذه يد فهذه يد قط.. وهذه يد بعوضة.. وهذه يد بعير، تختلف لكنها كلها تشترك في أنها يد- توهموا أن الاتفاق في مسمى هذه الأشياء يوجب أن يكون الوجود الذي للرب كالوجود الذي للعبد، العبد موجود، له وجود يختص به، وكذلك الخالق سبحانه وتعالى له وجود يليق بجلاله سبحانه وتعالى وتقديس في أسمائه وصفاته.

طائفة ظنت أن لفظ الوجود يقال بالاشتراك اللفظي وكابروا عقولهم، فإن هذه الأسماء عامة قابلة للتقسيم، كما يقال الموجود ينقسم إلى واجب وممكن وقديم وحادث، ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام، واللفظ المشترك كلفظ [المشتري] يقع على الكوكب -كوكب المشتري الذي في السماء- ويقع على المبتاع -الذي يشتري من أحد- فلفظ المشتري هذا من قبيل اللفظ المشترك.

واللفظ المشترك ليس هو المنفي المثلية كما جاء عن الله {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} ليس داخل في هذا، لذلك هم يقولون لا ينقسم المعنى، ولكن يقال لفظ المشتري يقال على كذا وعلى كذا، العين الباصرة والعين الجسوس وعين الماء هذا من اللفظ المشترك، وأمثال هذه المقالات التي بسط الكلام عليها في المواضيع، إذن لا انفصل ولكن نوضح كلام الشارح أنهم وقعوا في الزلل عندما قالوا بالاشتراك اللفظي فيقولون [هذه يد... وهذه يد] فهنا هذا مختلف، وفي الحقيقة أن هناك يجب أن يوجد في المشابهة أصل المعنى، وليس تمام المشابهة كما فصلنا في النقطة الماضية.

وأصل الخطأ أنهم توهموا هذه الأشياء العامة الكلية يكون مسماها المطلق الكلي هو بعينه ثابتاً في هذا المعين وهذا المعين، أي [إذا قلت يد يجب أن تكون يد البعوضة كيد البعير وهذا محال، فإنما يوجد في الخارج لا يوجد مطلقاً كلياً لا يوجد إلا معيناً مختصاً] [إذا قلت يد لا يجوز أن تطلق يد وتطبقها على كل شيء، فهناك اختلاف، فالذي يوجد في الذهن يختلف عما يوجد في الخارج، فما يوجد في الخارج لا يوجد إلا معيناً مختصاً] وهذه الأسماء إذا سمي الله بها كان مسماها معيناً -هنا الشاهد- كان مسماها معيناً مختصاً به، فإذا سمي العبد كان مختصاً بها، إذا قلت يد العبد ينصرف ذهنك إلى هذه اليد، وإذا قلت يد الله سبحانه وتعالى لا تعلم كيفيتها، فينصرف ذهنك إلى يد لها الكمال وتليق بجلال الخالق الباري سبحانه وتعالى، إذن هناك اختصاص، الموجود في الخارج مختص ويكون معين، فوجود الله سبحانه وتعالى وحياته لا يُشاركه فيها غيره، بل وجود هذا الموجود المعين لا يشاركه فيه

غيره، إذا كان في حق المخلوق فكيف بحق الله سبحانه وتعالى.

ألا ترى أنك تقول هذا هو ذاك، فالمُشار إليه واحد ولكن بوجهين مختلفين، يقول الشارح وبهذا ومثله يتبين لك أن **المشبهة** أخذوا هذا المعنى وزادوا فيه على الحق فضلوا، وأن **المعطلة** أخذوا نفي المماثلة بوجه من الوجوه وزادوا فيه على الحق حتى ضلوا، وأن كتاب الله دل على الحق المحض الذي تعقله العقول السليمة الصحيحة وهو الحق المعتدل الذي لا انحراف فيه.

**فالنفاة** أحسنوا في تنزيه الخالق سبحانه وتعالى عن التشبيه بشيء من خلقه، لكنهم أساءوا في نفي المعاني الثابتة لله عز وجل [في نفس الأمر].

**والمشبهة** أحسنوا في إثبات الصفات لكن أساءوا في زيادة التشبيه.

**فالنفاة** نفوا عن الله سبحانه وتعالى نزوهه بأن نفوا عنه التشبه بأنه لا يشبهه شيء، لكنهم أساءوا في نفي المعاني، سميع بغير سمع، أو بصير بغير بصر، أساءوا بذلك، أيضا المشبهة أحسنوا بأنهم أثبتوا لله سبحانه وتعالى الصفات لكنهم زادوا فشبهوها بالمخلوق فهنا وقع الزلل والخطأ.

إذن **النفاة** وقعوا في الزلل بأنهم غالوا في النفي والمثبتة المجسمة المشبهة غالوا، حتى وقعوا في التشبيه المذموم المنكر، الذي يجعلون فيه الخالق مشابهاً للمخلوق في كل شيء، هذا بالنسبة إلى ما يتعلق بهذه المفردة من المنهج وهي [الموجود في الخارج لا يوجد كلياً بل يوجد معيناً مختصاً].

النقطة التي تليها هي: **(توقف فهم المعاني عند المخاطب على معرفة عين مسماها أو ما يناسب عينها).** يجب أن تعلم أن المخاطب لا يفهم المعاني المعبر عنها باللفظ إلا أن يعرف عينها [لا بد أن يعرف العين التي تتحدث عنها] المخاطب لا يعرف، [مثل أن تأتي بإنسان لا يعرف جهاز الراديو أو على بداية اختراعه فتقول له جهاز الراديو أو المذياع فهو لا يعرف ذلك، حتى تشير إليه وتريه هذا الجهاز وما هو وما مكونه وما معناه وما فائدته فعند ذلك يتبين له ذلك].

فالمخاطب لا يفهم المعاني المعبر عنها باللفظ إلا أن يعرف عينها، يراها بعينه ويعرف ماهيتها، أو ما يناسب عينها [أن تصف له فوائدها أو ماهيتها] ويكون بينهما قدر مشترك ومشابهة في أصل المعنى، لذلك الله سبحانه وتعالى ذكر فاكهة الجنة فيها مشابهة للموجود في الدنيا، لكن الرسول صلى الله عليه وسلم يقول: **(فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت)**، فالاسم واحد لكن هناك مشابهة في هذا الأمر فلا يمكن أن تفهم المخاطب بدون هذا قط، حتى في أول تعليم معاني الكلام [بتعليم معاني الألفاظ المفردة] مثل عندك تربية الصبيان، والمؤلف أشار إلى هذا المثل مشهودا بالإحساس الظاهر أو الباطن فيقال له هذا لبن [فيشار إلى هذا الشراب الأبيض الخالص ويقال هذا خبز وهذه أم وهذا أب وهذه سماء وهذه أرض وهذه شمس] يشار إليها مع العبارة أي [كل مسمى من هذه المسميات] وإن لم يفهم معنى هذا اللفظ ومراد الناطق به، وليس أحد من بني آدم يستغني عن التعليم السمعي كيف و آدم أبو البشر أول ما علمه الله تعالى أصول الأدلة السمعية وهي (الأسماء

كلها) وكلمه وعلمه بخطاب الوحي ما لا يعلمه بمجرد العقل، (إذن يتوقف فهم المعاني المعبر بها باللفظ على معرفة عينها).